



من كان لي معلما يوما
غدا لي صديقا يوما

أبان اليمن وحب الأسرة

طليب أبقار
طارح و ميسر

حب الأسرة FAMILY MILK
حب الأسرة FAMILY MILK
أبان اليمن YEMEN MILK

طبيعي 100%
يتمتع يوميا

المؤسسة الاقتصادية اليمنية
Yemen Economic Corporation
قطاع الرخوات الانتاجية

www.yeco.biz
PSCPC.yeco.biz



صلوا على النبي بدون "عبلة"

من الأمثال الشعبية السيارة في اليمن قولهم: «صلوا على النبي يا أهل الدرب.. قالوا: لما يجي عبلة، والدرب اسم منطقة في المشرق و (عبلة) هوشبخها.. ومعنى المثل واضح، أي تقول لهم: صلوا على النبي، فيردون عليك بالقول: سنفعل ذلك لما يحضر الشيخ؛ ودلالة المثل الشعبي واضحة أيضا، وهي أن المرء يعاب إذا هو لم يقيم بواجبه متذرا غيباب الآخرين، أو لأنه لا يريد القيام به! لا يحضرتهم، حتى لو كان هذا الواجب جليلاً مثل الصلاة على النبي»

ومنذ الفترة التي تلت اتفاق 23 فبراير 2009م وظهر خلالها أن الحزب الحاكم يصر على ألا ينفذ الاتفاق إلا بمشاركة أحزاب المشترك التي ظهر للحزب الحاكم أيضاً أنها لا تريد السير معه، كتبنا وكنت غيرنا أن على الحزب الحاكم أن يقوم بتنفيذ ما ورد في ذلك الاتفاق دون انتظار «عبلة» لأنه يملك القدرة على القيام به.. فما هي النتيجة؟ لقد أضاع الحزب الحاكم نحو عامين شغل خلالها بقضايا هامشية على حساب ما هو أساسي وإستراتيجي.



فيصل الصوفي

أخيراً.. انتبهوا.. وصلوا على النبي.. وما هم يسبرون على السراط الديمقراطية وتركوا «عبلة».. وهذا جيد.. فقد تم تشكيل لجنة انتخابية عليا من قضاة الاستئناف وتم اتخاذ قرار نهائي بإجراء الانتخابات في موعدها، بعد أن تم إعادة طرح التعديلات القانونية على قانون الانتخابات في مجلس النواب، وتم التصويت على مواده التي تضمنت إصلاحات انتخابية كثيرة ليس في هذه المساحة سعة لعرضها.. وأخيراً تم طرح مشروع التعديلات الدستورية ذات الصلة بالإصلاحات السياسية في مجال النظام السياسي والنهوض بدور المرأة وتطوير نظام السلطة المحلية.. وبقي أن يحرض الحزب الحاكم على إنجاز هذه التعديلات لكي يطرح ما يتوجب الاستفتاء عليه على الشعب في استفتاء يتزامن مع الانتخابات النيابية القادمة.. وهنا نود أن نلفت الانتباه إلى أن مشروع التعديلات الدستورية المطروح الآن في مجلس النواب يتطلب عناية كبيرة من الفقهاء أو الخبراء الدستوريين خاصة في ما يتعلق بالكويتا النسائية، وكذلك عدم تحديد أرقام محددة في قضايا متغيرة وفي دستور يفترض أن يتصف بالثبات النسبي.

المهم.. أخيراً فاعلموا.. وفي هذا الوقت القصير أو الحرج.. ومع ذلك لا ينبغي أن نظهر «شماتة»، ونقول: «أين كنتم من أول؟!» فالهمم الآن أن تستمروا في السير وأن تقدموا ما هو أفضل على كل مستوى وعلى مختلف المستويات..

إن البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، في جانبه السياسي، كان يتعين أن يكون موضوعاً للتنفيذ منذ اللحظة التي تلت فوزه عام 2006م.. ولكن هذا لم يحدث لأن الحزب الحاكم كان ينتظر «عبلة» الذي تعمد عدم الحضور.. والآن يبدو أنه قد تهمم بالدرس.. فاصلوا على النبي وعلى الدوام ولا تنتظروا «عبلة» إذا كان يتعمد الغياب.

نظرة الإعلام اليمني للمرأة في ندوة بصنعاء

صنعاء/ 14 أكتوبر،
تنظم شبكة التغيير للإعلام (التغيير نت) بدعم من الوقفية للديموقراطية (نيد) ندوة خاصة عن «نظرة الإعلام اليمني للمرأة» يتحدث فيها نخبة من الحقوقيين والمعيينين من مختلف وسائل الإعلام اليمنية المقروءة والمسموعة والمرئية وكذا الإعلام الحديث والمواقع الاجتماعية التفاعلية. وترتكز الندوة - التي تقام في قاعة (إيجل) بصنعاء الخميس القادم 6 يناير 2011م - على ما تقدمه الوسائل الإعلامية من صور مختلفة للمرأة اليمنية وقضاياها كما تعكس واقع الإعلاميات في الصحافة والتلفزيون والإذاعة.

الأجهزة الأمنية تحقق نسبة (94%) في ضبط جريمة خلال العام 2010م

صنعاء / متابعات،
أشادت قيادة وزارة الداخلية بالنجاحات الأمنية المحققة خلال العام 2010م التي يأتي في مقدمتها نجاح الأجهزة الأمنية في حماية وتأمين عمليات خليجي (20)، وأوضح أن العام 2010م كان حافلاً ببطولات رجال الأمن وبلجاناتهم المتميزة في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.. وقالت: إن رجال الأمن وفي مختلف مواقع عملهم كانوا وراء النجاحات التي امتدت على مساحة العام وبشكل خاص في مجال مكافحة الجريمة وضبط مرتكبها التي بلغت نسبة ضبطها حوالي 94%.

ولفتت الأنظار إلى أن العام 2010م كان مليئاً بالتحديات الأمنية وفي مقدمتها الإرهاب الذي واجهته الأجهزة الأمنية ببسالة وشجاعة، واستطاعت أن توجه إليه ضربات نوعية في أكثر من مواجهة، في محافظات (أبين وشبوة ومأرب وأمانة العاصمة). وبحسب مركز (الإعلام الأمني) التابع لوزارة الداخلية فإن الأجهزة الأمنية تمكنت خلال العام 2010م من إحباط العديد من الجرائم الإرهابية قبل وقوعها، والقاء القبض على عدد من العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة، ناهيك عن قيام العشرات منهم بتسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية في (أبين وشبوة ومأرب وبيتهيم) عناصر قيادية في التنظيم، مؤكداً أن هذا النجاح سيتواصل خلال العام 2011م بالاستفادة من النجاحات التي حققتها على مدى العقدين الماضيين.

هل يفعلها البرلمان اليوم؟

بضرورة زيادة تمثيل النساء في البرلمان لأنه من غير المنطقي ان تكون أعداد النساء المسجلات في قوائم المقاعد يقارب نصف عدد الرجال في الوقت الذي يقل فيه عددهن داخل المجلس الأمر الذي ينعكس سلباً وبشكل كبير على قضايا المرأة التي تتم مناقشتها تحت قبة المجلس.



أمثار هاشم

وربما يكون قرار المؤتمر بوصفه الحزب الحاكم وصاحب الأغلبية في مجلس النواب التي تخوله إجراء تعديلات دستورية وتخصيص 15% من مقاعد البرلمان للنساء والتي تعادل (44) مقعداً خطوة لتصبح أوضاع المرأة في بلد تشغل فيه النساء مناصب قيادية عليا في الدولة ولكنها تتقفر لمن يمثلها في البرلمان لأن الأحزاب التي تنتمي إليها ترفض إعطاءها حق الترشيح

للانتخابات وتصير على سبيلها هذا الحق ومنحه للرجال حتى وإن لم يكن مؤهلاً بشكل كاف لعضوية البرلمان. الآن تشير بعض المصادر إلى ان هناك ما يقارب (30) امرأة سيترشحن لخوض غمار المنافسة للانتخابات النيابية وهن ينتمين للمؤتمر وحزب التحالف الوطني وان ذلك العدد يزداد في حال قرر المشترك مقاطعة الانتخابات رسمياً. ان دخول (44) امرأة إلى عضوية مجلس النواب سيفتح صفحة جديدة في تاريخ البرلمان اليمني ويسهم في إحداث نقلة نوعية في المناقشات التي سيتم تناولها في المجلس وأقرارها. وأخيراً نتمنى ان يحسم البرلمان اليوم قراره في الجانب الذي يتعلق بالمرأة وان تعمل كافة الأحزاب على تخصيص نسبة للنساء للترشح في الانتخابات والاستفادة من التجارب السابقة التي مررن بها وفي الوقت ذاته ومع اقتراب موعد الانتخابات نأمل بحق ان تتعاوض النساء ويقفن إلى جانب بعضهن لا ان تخذل المرأة الناجبة أختها المرشحة كما حدث في المرات السابقة خاصة ان واقع الحال اثبت ان وجود المرأة في البرلمان بات ضرورة ملحة لا بد من الاستجابة لها عند مناقشة القضايا المتعلقة بالمرأة ولعل قانون تحديد سن الزواج للقاصرات هو خير دليل على ذلك.

ولكن يبقى السؤال الأهم الذي لا بد من طرحه وهو: هل تفعلها باقي الأحزاب كما فعلها الحزب الحاكم وتؤيد هذا الإجراء المتعلق بتخصيص مقاعد للنساء للترشح في الانتخابات؟ وتحديداً الحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح اللذين يضمنا في عضويتهم عدداً كبيراً من النساء!! نأمل ذلك حقاً.

هل يفعلها مجلس النواب في جلسته اليوم ويقر إضافة مادة جديدة لقانون الانتخابات تمنح المرأة (44) مقعداً إضافياً بحيث يصبح عدد مقاعد المجلس (345) مقعداً. حقيقة إن تم هذا الشيء فإن ذلك سيكون عهداً جديداً أمام المرأة اليمنية ويكون مجلسنا الموقر قد خطا خطوة غير مسبوقة في تاريخه في وقت يتأهب فيه البلد للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في الـ 27 من ابريل من العام الجاري. ولست أظن انه يخفى على احد حالة التجاذبات والصراعات السياسية التي تعيشها الساحة اليمنية بين حزب المؤتمر الحاكم وحلفائه، وأحزاب المعارضة التي تعرف بأحزاب اللقاء المشترك وما نجم عنها من تأجيل للانتخابات النيابية التي كان مقرراً عقدها في ابريل 2008م. وإذا عدنا لموضوع الـ (44) مقعداً المخصصة للنساء الذي سيناقشه المجلس اليوم بناء على توجيهات رئيس الجمهورية بعد اجتماع اللجنة العامة لحزب المؤتمر يوم الأربعاء سنجد ان فاجمته كان قد أعلن في سبتمبر 2007م عن إجراء تعديلات دستورية تطرق فيها إلى تخصيص 15% من مقاعد البرلمان للنساء والتي عرفت بالكوتا والهافدة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة خاصة .

وإذا ما لقينا نظرة سريعة على نتائج الانتخابات النيابية السابقة التي شهدها البلد سنجد ان هناك تناقضا ملحوظا في أعداد النساء المترشحات في الانتخابات والفائزات منهن ففي الانتخابات النيابية لعام 93م ترشحت (42) امرأة لم تفز منهن سوى امرأتين وفي انتخابات عام 97م ترشحت (23) امرأة وفازت منهن امرأتان فقط في عضوية مجلس النواب لنصل إلى انتخابات عام 2003م التي مثلت انتكاسة حقيقية للمرأة لم يسبق ان عرفها البلد عندما أمتعت الأحزاب السياسية كافة عن ترشيح أي امرأة ودخلت النساء هذه الانتخابات كمستقلات وفازت منهن واحدة فقط .

ان ذلك التراجع الكبير في أعداد النساء المترشحات للانتخابات النيابية كان يقابله دائما زيادة في أعداد النساء المترشحات بمعنى ان الأحزاب السياسية كانت تنظر للمرأة على أنها صوت انتخابي لصالح الرجل في الوقت الذي تتخلى فيه تلك الأحزاب عن النساء كمرشحات للمجلس وهو الأمر الذي أثار استياء واستنكار كثير من المنظمات المهتمة بالمرأة فطالبت

السفارة الهندية تحتفل في عدن بيوم الطالب العالي



©14OCTOBER



©14OCTOBER

جانب من الاحتفال

الأخ محمد عمر بامشومس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بعدن على جهوده في تطوير العلاقات التجارية اليمنية الهندية . وكان الأخ محمد عمر بامشومس رئيس الغرفة التجارية بعدن قد استعرض في كلمته التي ألقاها في الحفل تاريخ العلاقات اليمنية الهندية في المجال التجاري، مؤكداً أهمية التبادل العلمي بين اليمن والهند وضرورة الاستفادة من الهند كبلد متقدم في مجال العلم والتكنولوجيا ورائد في العلاقات التجارية وأحلاقات التعامل الإنساني .

من جانبه أكد الدكتور محمد طه شمسان المدير عام العلاقات الدولية بجامعة عدن ما ستشده جامعة عدن من تطور في العلاقات التعليمية والعلمية بينها وبين الجامعات الهندية التي أسسه في الهند عام 1950 م العالم العربي والسياسي محيي الدين أحمد بن خير الدين المشهور بلقب أبو الكلام آزاد وزير المعارف الهندي في أول حكومة هندية بعد الاستقلال عن بريطانيا.

في الحفل الفني الذي أقيم بملعب خليج حقات بعدن

نجم اليمن والخليج فؤاد عبد الواحد يصدح بياقة غنائية يمنية متنوعة



عند / سبأ :
احيا نجم اليمن والخليج الفنان اليمني المبدع فؤاد عبد الواحد مساء أمس الاول على مسرح مفتوح بملعب خليج حقات بعدن حفلاً منوعاً ساهرا قدم فيه بياقة غنائية متنوعة حفلت بألوان الغناء اليمني الأصيل والأداء المتميز. وفي الحفل الذي نظّمته وزارة الثقافة والمجلس المحلي بمحافظة عدن بالتعاون مع منظمة اليمن اولا والهئية الوطنية للتوعية حيا الفنان فؤاد عبد الواحد الجمهور الذي ساندته ووقف إلى جواره خلال مشواره في البرنامج المسائي (نجم الخليج) في دورته الحادية 2010م الذي عرض على قناة دبي وتوج خلاله بلقب نجم الخليج . وهدى الفنان فؤاد عبد الواحد في افتتاح الحفل أغنية صباح الخير للجمهور الذي حضر الحفل البالغ عددهم قرابة 15 ألف شخصاً، التي قدمها لأول مرة للجمهور المحتشد في مدرجات الملعب، معرباً عن تقديره للتراث الفني الغنائي اليمني الذي قدمه وللمجاهير اليمنية وجمهور عدن ومدينة عدن مدينة الفن والإبداع والريادة الفنية . وفي الحفل الذي حضره وزير الثقافة الدكتور محمد ابوبكر المفلي ومحافظ عدن الدكتور عدنان عمر الجفري ومحافظ تعز خالد الصوفي والامين العام للمجلس المحلي بعدن عبد الكريم شائف وكيل أول وزارة الشباب والرياضة معمر الارياني حلق فؤاد اليمن صاحب الصوت الجميل والحس المرهف والاداء المتميز في سماء عدن بعدن من الروائع الغنائية العربية والحليجية والعراقية . وعبر عدد من الادباء والفنانين عن اهمية الرسالة الفنية في ضمائر العملية التنموية ورعاية الإبداع الشبابي في الوطن وتوفير البنى الاساسية لخلق قواعد تقدم الفن واليمن عموماً بصورة مشرفة كما فعل الفنان فؤاد عبد الواحد مؤخرًا الذي يشكل إحدى المواهب اليمنية من بين الآلاف من المبدعين الذين تزخر بهم اليمن في شتى المجالات.

نيدنه اقله

عام 2011م وأولويات العمل فيه

اليوم السبت المصادف الأول من يناير 2011م هو مفتتح العام الميلادي الجديد، الذي يمكن أن نسجيه عام السلام والتغيير والتنمية في اليمن ، ففي هذا العام ستشهد بلادنا رابع انتخابات حرة وديمقراطية في ظل الوحدة المباركة التي نأمل أن تسفر عن اختيار نخبة واعية لعضوية مجلس النواب القادم، وهو ما يستوجب على الأحزاب السياسية في بلادنا العمل على إنجاح هذه التجربة، فتمارس حقوق المواطنة كاملة في عمليتي الترشيح والانتخاب، ولذلك يقع على عاتقنا أن ندفع بأفضل العناصر وأقدرها على رعاية مصالح الناس والدفاع عنها.



الشيخ الدكتور / علوي عبدالله طاهر

وعلى الأحزاب السياسية أن تحسن التعامل مع الانتخابات وتتفاعل معها بإيجابية من خلال المشاركة الفاعلة في عمليتي الترشيح والانتخاب بصرف النظر عن خلفاتها السياسية، وتبني مواقفها، لأن التعاطي الإيجابي مع الانتخابات سيقطع الطريق على أولئك المشككين في فاعلية الانتخابات ونزاهتها وعلى الأحزاب السلطة حالياً أو المعارضة لها، عليها جميعاً التخلص من راسب الماضي وتأثيراته عند تقديم مرشحها لخوض غمار المنافسة في العملية الانتخابية، عليها جميعاً أن تحسن اختيار مرشحها لمجلس النواب القادم، وتعمل ما في وسعها للحيلولة دون وصول أي انتهازي أو وصولي إلى مجلس نواب الشعب، ويقضي ذلك التحري الجيد لاختيار المرشحين، وقطع الطريق أمام كل عبث أو فاسد.

وسواء شاركت أحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات أم قاطعتها فان الانتخابات يجب أن تستحق دستورياً يجب أن تقام في وقتها المحدد في 27 ابريل 2011م فلا يجوز تأجيلها مهما كانت الظروف. لأن في التأجيل خرقاً دستورياً لا يجوز السماح به. ولضمان نجاح العملية الانتخابية القادمة في موعدها لا بد من وجود نوع من التوافق السياسي بين الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في التجمع الوطني للمعارضين من جهة وبين أحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى وفي حالة عدم التوصل إلى توافق سياسي، فإن على المؤتمر الشعبي العام واجب التنسيق مع قوى المعارضة الأخرى والمستقلين من الشخصيات الاجتماعية والمثقفين ممن لهم حضور في الشأن العام بمن فيهم النساء اللاتي أكدن حضورهن في أكثر من موقع.

ولا بد أن نشير هنا إلى أهمية الاستحقاق الدستوري، والتأكيد على ضرورة التعاطي معه بإيجابية من قبل جميع القوى السياسية، فإذا ما تم ذلك في الوقت المحدد فإن ذلك سيشكل نقطة انطلاق نحو التغيير والتنمية، بشرط حسن اختيار المرشحين ودعم الخيرين منهم، من أجل ذلك نقول:

بإبريل ان أحسن الاختيار
وتبتسم الأوجه العائسات
ونغمي جميعاً أغاني السلام
ونزرع بالحلم آمالنا
تعالوا بنا إخواني ننتخب
ولا فبا الرجال الثقة

سنحبها كما يشتهي شعبنا
وتبتهج الأرض فرحى لنا
ونمضي إلى المجد نحو المنى
لنجني الزنايق والسوسنا
نساءً يحققن أحلامنا
بهم نبنتي مجد أبائنا

وبعد، لما كان المؤتمر الشعبي العام يعتبر أكبر الأحزاب السياسية في بلادنا حالياً فإن الآمال معقودة عليه لإنجاح العملية الانتخابية وضمان سلامة إجراءاتها وفقاً للقوانين السائدة في المجتمع، وهو ما يقتضي تمكين المراقبين الدوليين والمحليين من مراقبة الانتخابات في جميع مراحلها لقطع الطريق على المشككين في نزاهتها. ولقد أكد الحزب الحاكم في أرح المواقف وأصعبها أنه قادر على التعاطي بإيجابية مع الأزمت المختلفة، وهو ما يجعلنا نطمئن إلى حد كبير بأن الانتخابات ستكون ناجحة بإذن الله تعالى، رغم ما يشاع حولها من أقاويل وتخفصات. لذا مطلوب من الحزب الحاكم في المرحلة الراهنة أن يعمل على تعزيز الثقة بينه وبين حلفائه من جهة وبينه وحلفائه والشعب من جهة أخرى، كما عليه أن يعمل على إيجاد قواسم مشتركة مع أحزاب المعارضة سواء تلك التي قبلت خوض الانتخابات أو تلك التي ستقاطعها، وهو ما يقتضي مواورة أحزاب اللقاء المشترك بدلاً من المماحكة معها.

وعلى القوى السياسية المختلفة أن تستبشر بالعام الجديد وتنتهي خلافاتها، وترتكز على الأولويات المتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق السلام الاجتماعي وتطوير الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للشباب، وحماية الوحدة الوطنية، والعمل على بناء الدولة على أسس علمية سليمة وتهئية الأجواء للمناخ الديمقراطي النقبي الذي لا يعكره عنف ولا يلوته إرهاب، ولا تفسده الفوضى ولا يتوشمه الشغب أو القطع.

وسواء دخل المؤتمر الشعبي العام الانتخابات وحيداً أو متحالفاً مع أحزاب أخرى فإن الناخبين يعلقون عليهم آمالاً عظيمة في إحداث تغيير ملموس في العملية السياسية بما من شأنه أن يعزز روح المسؤولية الشخصية باتاحة الفرص المتكافئة للجميع لإبراز مواهبهم وأظهار إبداعاتهم بكل حرية، وهذا الإجراء يتطلب اتخاذ إجراءات تحفيزية للمبدعين والأفقاء المقتدرين والمخلصين والنشطاء المتأبرين، وتمكينهم من احتلال مواقعهم الصحيحة.

ونحن على ثقة بأن المؤتمر الشعبي العام باعتبارها الحزب الحاكم في الوقت الراهن لقادر - بحكم تجربته - إذا ما تهيأت له الظروف ونال الأغلبية أن يظهر الجهاز الإداري للدولة من كل عناصر الفساد والإفساد، إذا ما اتبع نظام التخطيط والبرمجة ومبدأ النواظ والعقاب، والمحاسبة، بحيث يكافأ المخلص النشط ويعاقب الكسول العايب، لذا لا بد أن يحتل ذلك أولويات برنامجه الانتخابي، لأن الناس ضاقوا من الفساد وتضررت مصالحهم من عدم سيادة القانون، ولذلك واجب الحزب الحاكم في المرحلة القادمة أن يعمل بكل جدية للتغيير نحو الأفضل ويقضي ذلك فرز الصالح من الطالح خلال هذا العام 2011م، وتمكين أفضل العناصر وأكفئها لتبوؤ أعلى المناصب وأرفعها لقيادة الدولة والمجتمع، ولا يجوز تسويق ذلك أو التباطؤ فيه.

وفي ظل التغيير المنشود يجب التمييز بين حقوق الأفراد وواجباتهم، بحيث يكون هناك توازن بين الحقوق والواجبات، وحتى لا يأخذ الواحد منا حقوقاً أكثر مما يستحق، وبالتالي لا يجرم آخر من حقوق يستحقها، فأكثر مشكلاتنا الاجتماعية ناجمة عن وجود أشخاص يأخذون حقوق غيرهم، ولا يقومون بواجباتهم كما ينبغي، لذا علينا جميعاً أن ننهي للانتخابات القادمة بروح المسؤولية الجماعية، سواء كنا حكامين أو محكومين، سلطة أو معارضة، كما علينا أن نستعد لمرحلة ما بعد الانتخابات القادمة باقامة دولة المؤسسات والانتقال إلى المجتمع المدني الذي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، وخضوعهم جميعاً للنظام والقانون بما من شأنه تعزيز هيبة الدولة وتوفير الأمن والاستقرار في عموم الوطن، وهو ما يستوجب حسن اختيار القادة والميسؤولين في عموم مرافق الدولة ومؤسساتها، بحيث يكونون أنموذجاً يحتذى بهم في الامتثال للقوانين والأحكام إلى الدستور.